

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

مدى إمكانية توظيف مفاهيم جغرافية الجريمة في خدمة أبحاث الجريمة في المنطقة العربية

د. الأصم عبدالحافظ أحمد الأصم

٢٠٠١م

مدى إمكانية توظيف مفاهيم جغرافية الجريمة في خدمة أبحاث الجريمة في المنطقة العربية

د. الأصم عبد الحافظ أحمد الأصم

مدى إمكانية توظيف مفاهيم جغرافية الجريمة في خدمة أبحاث الجريمة في المنطقة العربية

تتكون هذه الورقة من قسمين :

القسم الأول :ويتضمن عرضاً ومناقشة لأهم الدراسات التي أنجزت في الغرب[1] في مجال جغرافية الجريمة، وما انتهت إليه من نتائج، ثم ما كان من بلورة لتلك النتائج في صورة مفاهيم وفرضيات تمثل المحاور التي تستند إليها جغرافية الجريمة، وهو ما أجملناه في عنوان هذا البحث تحت مسمى مفاهيم جغرافية الجريمة.

القسم الثاني :و فيه محاولة للإجابة على التساؤل الرئيس في هذا البحث ألا وهو مدى إمكانية الاستفادة من «المفاهيم» التي سلفت الإشارة إليها في أبحاث الجريمة في دول المنطقة العربية.

القسم الأول : عرض ومناقشة لأهم الدراسات التي أنجزت في الغرب في مجال جغرافية الجريمة

مدار هذا الفرع من فروع الجغرافيا هو العلاقة بين المكان، موضوع الجغرافيا الأساسي بمعطياته المختلفة ومفهومه الشامل، من جهة، والسلوك الإجرامي من حيث أعداد الجناة وأنواعهم، والجرائم التي ارتكبوها، والضحايا إلى غير ذلك، من جهة أخرى.

---

(١) يقصد بالغرب جغرافيا غرب أوروبا ولكن مدلول اللفظ أخذ أبعاداً حضارية وسياسية جديدة يندرج تحته كل المناطق التي استوطنتها مجموعات تعود أصولها العرقية والثقافية إلى غرب أوروبا. وهكذا يدخل تحته الولايات المتحدة الأمريكية وكذا واستراليا بل قد يندرج تحته كل الدول المتقدمة صناعياً.

وكان أول من طرح فكرة جغرافية الجريمة وناقشها نقاشاً وافياً هو الأستاذ كوهن (Cohen, 1941) في مقالته الموسومة «جغرافية الجرائم» والتي نشرت في العدد ٢١٧ من حوليات العلوم السياسية الأمريكية. أعقب ذلك فترة ركود في النشر عن الموضوع امتدت زهاء ثلاثة عقود، ثم نشط الأمر من جديد فظهرت عشرات الأبحاث والدراسات الجادة منذ فواتح السبعينات الميلادية. وإذا كانت فكرة جغرافية الجريمة لم تتبلور إلا في خمسينات هذا القرن ـ كما ذكرنا آنفاً ـ إلا أن بدايات الاتجاه المكاني للتعامل مع الجريمة تعود إلى أوروبا القرن التاسع عشر، إذ تبلور ذلك الاتجاه بوصفه اتجاهاً ثانوياً تحت مظلة علم الإجرام الكارتوجرافي. رافد آخر غذى الاتجاه نفسه في عشرينات هذا القرن هو محاولات مدرسة شيكاغو الايكولوجية (البيئية): الربط بين توزيعات الجريمة والمجرمين من جهة والبيئات الحضرية بتعقيداتها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى، (Shaw et al, 1929)، (Shaw and Mckay, 1931) أما في الوقت الحاضر فإن اهتمامات جغرافية الجريمة إنما تدور حول:

أ ـ التوزيع النمطي للجرائم على صفحة الإقليم الجغرافي.

ب ـ المقارنة والربط بين توزيعات الجريمة والمجرمين من جهة وتباينات المكان (غالباً ما يكون حضرياً) وذلك من خلال مؤشرات اجتماعية واقتصادية وبيئية، إلى غير ذلك. فعلى سبل المثال أثبتت عدة دراسات أن المعدلات الأعلى في أعداد الجرائم والمجرمين رهينة بالسكن الرديء، والفقر، والحراك السكاني العالي. وعدم التجانس الاجتماعي والفوارق الاقتصادية الحادة (Reiss and Tonry, 1982).

وفي مستويات تحليلية أكثر تفصيلاً يتناول الباحثون في جغرافية الجريمة ما يلي:

أولاً : رحلة الجاني إلى المكان الذي ارتكب فيه جنايته من حيث :

أ - طول الرحلة والمسار الذي اتخذته ، والاتجاه أو الاتجاهات التي اتخذتها ، هذا فضلاً عن توقيت الرحلة والمدة الزمنية التي استغرقتها . كما يتم التعرض إلى وسيلة الانتقال في الوصول إلى مكان الجناية ، والعودة منها .

ب - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجاني أو الجناة .

ج - نوع الجريمة التي ارتكبها الجاني .

د - طبيعة استخدامات الأرض عند منشأ الرحلة وعند غايتها ، وحول الطريق الذي سلكه الجاني أو الجناة من المنشأ إلى الغاية ، وكذلك حول طريق العودة .

ثانياً : صورة المدينة أو المنطقة في ذهن المجرم والتي يتحدد على ضوئها شكل وماهية الجرائم الممكن ارتكابها في مثل هذا المكان .

ثالثاً : التحليل المكاني الاقتصادي للسلوك الإجرامي الذي ينظر لجرائم المال على أنها نتيجة أو محصلة لقرارات وسياسات مالية خاطئة . ومن ثم يصبح في إمكان المحلل التنبؤ باتجاه وتوزيعات الجرائم ذات الصلة في منطقة ما .

رابعاً : انحراف (جنوح) الأحداث الذي تحلله جغرافية الجريمة كمحصلة لتفاعل عدة متغيرات لعل من أهمها قصر المسافة بين مكان سكن الجانح ومكان ارتكابه جنايته والسلوك الإجرامي الجمعي (بالاشتراك) ونمط القيم غير السوية إلى غير ذلك من متغيرات . ثم ارتباط جميع تلك المتغيرات بالمكان ، أو البيئة الجغرافية . وإلى قريب كان المجرم هو محل تركيز دراسات جغرافية الجريمة ، بيد أن الأمر

تبدل تماماً في دراساتها للجريمة المعاصرة إذا أصبح تركيزها على تحليل بيئة الجريمة. وقد توصل الباحثون إلى أن معدلات عالية من الجرائم قد صاحبت التحولات الحضرية (الراديكالية) في مدها وجزرها أو نموها المتسارع وانكماشها الملحوظ.

إن بمقدور الزيادة في حدوث الجرائم الحد من المد الحضري، ودفع أعداد متكاثرة من سكان المدن إلى الهجرة نحو الريف هرباً من الخطر الإجرامي وطلباً للسلامة (Taub, Taylor and Dunham, 1984)

ولا يقتصر الباحثون في هذا المجال على ما ذكر بل إنهم يحاولون استكشاف وجود أو عدم وجود علاقة بين المعدلات المرتفعة للجرائم المالية والمناطق الرمادية (مناطق التمازج، والاختلاط، واللاتجانس الاقتصادي)، أو بينها وبين حواف المناطق السكنية (Smith, 1987, a)

اتجاه بحثي آخر حول مدى حصانة الأمكنة من حيث احتمال تعرضها أو عدم تعرضها لاعتداءات المجرمين، بلور هذا الاتجاه نيومان Newman) (1972 في بحث له يحمل عنوان المكان المحصن (Defensible Space) ويرى نيومان أن حداً من الإحساس بخصوصية المكان (غالباً ما يكون مبنياً أو ذا سور) كفيل بتنشيط أو تفعيل الاستراتيجيات والخطط الحكومية والمجتمعية لمنع الجريمة، وعلى كل فما يزال الجدل والنقاش محتدماً بين الجغرافيين المختصين والمهتمين بجغرافية الجريمة حول ضرورة حصانة المكان المادية (معمارية)، أو أهمية التكيف الهندسي والمعنوي الملائم (المناخ الاجتماعي) للمكان بحيث يحال بينه وبين أن يصبح بيئة للجريمة، أو حماية ما يحيط بالمكان من فضاءات مجاورة (Coleman, 1985, and Smith, 1987, b)

ولم يكتف المختصون بتحليل بيئة الجريمة فقط بل تعدوا ذلك إلى ضحايا الجريمة (Smith, 1987, b)، وقد حفزهم إلى تبنى هذا الاتجاه ما توافر

من بيانات مسحية للجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ولعل أهم ما يلفت النظر في هذا الاتجاه هو اعتماده على بيانات مستقاة من أفواه الضحايا كمصدر إضافي للمعلومات عن الجريمة بينما ظلت الأعمال السابقة تؤسس على بيانات الشرطة وحدها إلى حد كبير وفي محاولة لإيجاد تفسير جغرافي لمدى التعرض لأخطار الجريمة وجد أن درجة التعرض لخطر الجريمة مرتبطة إلى حد كبير بنمط الحياة وطبيعة العمل (الأشخاص الأنشط هم الأكثر عرضة لأخطار الجريمة)، وطبيعة بيئة السكن (سكان المدن ـ مثلاً ـ أكثر عرضة لخطر الجريمة من السكان الريفيين)، و الخوف من الجريمة هو الآخر متباين جغرافياً وغالباً ما يبلغ قمته عند وسط المدينة (في الغرب) أما مسببات الخوف من الجريمة فتشمل فيما تشمل المسلكيات البيئية غير السليمة (غير المتحضرة).

وقد يفوق الخوف من الجريمة عند النساء نظيره عند الرجال الأمر الذي جعل منه موضوعاً رئيساً في الأدبيات الجغرافية النسائية «الغربية» (Feminist Geography)، ذلك أن الخوف من التحرشات الجنسية، والاغتصاب والعنف (وخاصة العنف المنزلي)، يقيد حركة النساء في مكان ما أو بيئة ما، ومن ثم ينعكس سلباً على استخدام المكان والاستفادة منه على الوجه الذي ينبغي أن يكون.

وعلى كل فقد تبنت معظم أبحاث جغرافية الجريمة المعاصرة اتجاه التحليل التطبيقي للجريمة في بيئتها بهدف التوصل إلى السياسات والاستراتيجيات المثلى للحد من الجريمة، إن لم يكن منعها. كما يسود فيها الاتجاه التاريخي الذي يرمي إلى التعرف على الظواهر الإجرامية من بداياتها الأولى. وكل ذلك تحت مظلة «الاتجاه البيئي» الذي استفاد من عدة مرئيات ومفاهيم نشأت وترعرعت في كنف علم الإجرام البيئي الوثيق الصلة بعلم

الإجرام العام (Brantingham and Brantingham, 1981) وهكذا نجد أن الدراسات التي استوحت الاتجاه البيئي قد توصلت إلى نتائج شكلت

الجـــدول رقم (١).

م	الجـــدول	نماذج من الأعمال الجغرافية التطبيقية أو النظرية التي أثبتت صحته
١	التأكيد على وجود صلة وثيقة (علاقة قوية) بين المواقع التي يقيم فيها الجناة والمواقع التي يرتكبون فيها جناياتهم ون الرحلة بين المواقع المذكورة غالباً ما تكون قصيرة، وإن كانت أطوالها تتفاوت حسب نوع الجريمة المرتكبة.	١ ـ دراسة عن المجرمين في البيئات الحضرية بين لبولدوين وآخرين. Baldwin et al. 1976. ٢ ـ دراسة للباحثين في (١) عن الجريمة في مدينة شيفلد. ٣ـ دراسة ميدانية حول الجريمة والبيئة تم القيام بها من قبل هربرت وهايد Herbert and Hyde, 1985 وقد جرت الدراسة في مدينة سوانزي. ٤ ـ دراسة لهربرت وايفانز. Herbert and Evns, 1973 تحت عنوان البيئة والحضرية وانحراف الأحداث. بحث تطبيقي على مدينة كاردف. ٥ ـ دراسة لومان Lowman, 1982 عن الجريمة والعدالة الجنائية في البيئات الحضرية. ٦ ـ بحث أعده بايل وآخرون. Pyle et al. 1974 عن الديناميكية الجغرافية (المكانية) للجريمة عمل تطبيقي على مدينة أكرون بولاية أوهايو الأمريكية. ٧ـ دراسة برمنتنجهام وبرانتنجهام.

م	الجـــدول	نماذج من الأعمال الجغرافية التطبيقية أو النظرية التي أثبتت صحته
٢	مفهوم أو فرضية التغاير داخل المنطقة Area Variality أي التنوع في أنماط الجرائم من حيث الكم والكيف بوصفه انعكاساً أو معبراً عن التنوع البيئي في المنطقة الجغرافية الواحدة.	(Brangingham and Brantingham 1984 عن الأبعاد البيئية للجريمة وتطبيق على مدينة كولومبيا بالولايات المتحدة. ٨ ـ عمل هارنج (Haring 1972) حول طول الرحلة من مكان سكن الجاني إلى المكان الذي ارتكب فيه جريمته وطبقها على عدة مدن أمريكية. لعل أميز الدراسات المساندة لهذا المفهوم أو الفرضية هي: ١ ـ دراسة كورسي وهارفي: Corsi and Harvi, 1975 عن الضوابط الاجتماعية والاقتصادية للجرائم في مدينة كليفلاند ـ الولايات المتحدة الأمريكية. ٢ ـ بحث ميداني في عدة مدن استرالية قام به (Scott, 1972) حول الجريمة وجنوح الأحداث في بيئات حضرية ٣ ـ اختبر هربرت وهايد (Herbert abd hyde, 1985) وقد جرى اختبار الفروض المذكورة في عدة مدن بريطانية (بيئات حضرية) وانتهت الدراسة إلى تأكيد مفهوم التنوع داخل المنطقة. ٤ ـ بحث أنجزه مورس Morris, 1957 في دراسة له عن منطقة الجريمة ـ بحث في الإيكولوجيا الاجتماعية. ٥ ـ دراسة لشميد (Schmid, 1960) عن

نماذج من الأعمال الجغرافية التطبيقية أو النظرية التي أثبتت صحته	الجـدول	م
مناطق الجريمة الحضرية وكان التطبيق على عدة مدن أمريكية . ٦ ـ دراسة ديفيدسون Davidson, 1981 عن الجريمة والبيئة وقد ركز على البيئات الحضرية في المملكة المتحدة . ١ ـ أشار هربرت Hervert , 1986 إلى دراسة مبكرة توصلت إلى نتائج تؤكد على مفهوم التباين المكاني للجرائم مي دراسة ميهيو Mahew, 1962 للجريمة في وسط لندن بالرغم من أن فكرة جغرافية الجريمة لم تكن قد تبلورت وقتها وكان طوبيا Tobias, 1972 قد قام بدراسة على المنطقة نفسها (وسط لندن) أكدت على المرئيات ذاتها . ٢ ـ تناول لوتيير Lottier, 1983 بالدراسة الجريمة في عدة ولايات أمريكية، وانتهى إلى وجود تباين مكان لحدوثها بين ولاية وأخرى، كما وجد المفهوم دعماً قوياً من نتائج بحوث شوومكيي Shaw and Mckay, 1942 عن الجريمة في شيكاغو ٣ ـ وفي دراسة تحت عنوان (جغرافية الجريمة والعدالة) أثبت هاريس Harries 1974 الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من حيث أعداد الجرائم مؤكداً تفاوت الأمكنة من حيث حدوثها . ١ ـ خلافاً لنتائج أبحاث أمريكية من أن الجرائم	مفهوم أو فرضية التباين المكاني للجرائم بين منطقة ومنطقة أخرى، مثال ذلك التباين المكاني للجرائم بين ولاية وولاية أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية .	٣

م	الجـــدول	نماذج من الأعمال الجغرافية التطبيقية أو النظرية التي أثبتت صحته
٤	مفهوم تركز الجرائم في هوامش (أطراف أو حواف) المدن.	تتناقص بالاتجاه من وسط المدينة نحو أطرافها، فإن الأمور في بعض المدن البريطانية لا تسير على المنوال ذاته إذ أثبتت دراسة لهيربرت Herbert 198 تركز الجريمة في أطراف الأحياء بحكم أنها أقل حماية من القلب الوسط والهروب منها أيسر مما هو في منطقة القلب. ٢ ـ دراسة لتمز Timms 1965 عن التوزيع الجغرافي للأحداث الجانحين توصلت إلى أن أغلبيتهم تقيم في مساكن عند أطراف المدينة. ٣ ـ بحث أعده بولدوين وآخرون Baldwin 1976 عن مجرمي المدن، تطبيق على مدينة شيفيلد في المملكة المتحدة توصل إلى النتيجة ذاتها أي تأكيد مفهوم تركز الجرائم في حواف الأحياء أو المدن.
٥	مفهوم أو فرضية البعد النفسمكاني للجرائم أي البعد السلوكي المكاني ويتعلق هذا المفهوم بواقع أو حقيقة البيئة الجغرافية لموقع الجريمة، والصورة المرتسمة في ذهن مرتكب الجريمة لتلك البيئة ويرى الجغرافيون البيئيون أن الصورة الذهنية المشوشة Distorted Mental Image لمكان و موقع الجريمة قد تسهم في تهيئة الظروف المناسبة لارتكاب الجريمة.	١ ـ دراسة سكار Scarr, 1972 عن أنماط السيطرة في الولايات المتحدة الأمريكية. ٢ ـ بحث أعده ليتكمان Letkeman 1973 عن الجريمة كمهنة أو حرفة للتكسب. ٣ ـ دراسة كارتر وهل Carter & Hill, 1980 عن حدود البيئة والسلوك البشري في أوكلاهوما.
	مفهوم الضبط الاجتماعي (المحلي) أي وجود أو عدم وجود الآليات الكافية لفرض قيم ورؤى المجتمع على أفراده في	أهم عمل بحثي نظري وعملي دعم هذا المفهوم هو عمل هربرت Herbert, 1986 عن الجريمة والانحراف من منظور جغرافي

نماذج من الأعمال الجغرافية التطبيقية أو النظرية التي أثبتت صحته	الجـــدول	م
وقد كانت دراسته الميدانية قد شملت عدة مدن بريطانية. ١ ـ دراسة هربرت وهايد Herbert & Hyde 1985 عن الجريمة البيئية أو الإجرام البيئية، وقد اختبرا خلالها عدة فرضيات مكانية.	المستويات المكانية (الجغرافية) الدنيا إو (المحلية) ويندرج تحت قيم ورؤى المجتمع متغيرات ديمغرافية وأخرى اجتماعية واقتصادية.	٦
٢ ـ بحث ربيتو Repetto, 1974 عن الجرائم المنزلية في الولايات المتحدة.	مفهوم انتهاز الفرص عند جغرافيي الجريمة ينطلق من الفكرة القائلة إنه مثلما يختلف الناس من حيث استعدادهم أو عدم استعدادهم لارتكاب جرائم فكذلك الأمكنة (البيئات) إذ ان قابليتها لحدوث الجرائم فيها متفاوتة بين مكان وآخر أو بين بيئة وأخرى وذلك من حيث قدرتها على توفير فرص لارتكاب جرائم من قبل أشخاص عندهم الاستعداد لذلك. مثال ذلك وجود سكن لشخص عنده الاستعداد للسرقة والسطو إلى جوار مصرف أو متجر إلى غير ذلك، أو أن يكون المكان محصناً أو غير محصن.	٧

القواعد والأسس (المفاهيم والفرضيات) التي أنبنت عليها جغرافية الجريمة. ولعل أهم هذه المفاهيم أو الفرضيات ما هو موضح في الجدول (١).

الآن وقد تعرفنا على أهم المفاهيم التي تؤطر لجغرافية الجريمة في الغرب يناسب أن نناقش مدى إمكانية الاستفادة منها في دفع بحوث الجريمة في الدول العربية وهو ماسوف نتناوله في القسم الثاني من هذه الدراسة.

القسم الثاني : مدى إمكانية الاستفادة من مفاهيم وفرضيات جغرافية الجريمة

بداية لا أرى أن هنالك ما يحول بين الدول العربية، وبين الاستفادة من مفاهيم وفرضيات جغرافية الجريمة التي تعرضنا لها آنفاً في أبحاث الجريمة فيها، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : بالرغم من أن المنطقة العربية تمثل إقليماً جغرافياً وحضارياً له شخصيته المتميزة عن الشخصية الجغرافية والحضارية للغرب، إلا أن وشائج القربى بين الإقليمين كانت وما تزال قوية جداً، حتى لتكاد البيئات البحثية في الإقليمين أن تتماثل وخاصة البيئات الحضرية حيث تمت معظم الأعمال الميدانية التي اعتمدت عليها دراسات وبحوث جغرافية الجريمة. وما من شك أن وشائج القربى بين الغرب ودول المنطقة تزداد قوة يوماً بعد يوم، وإن دواعي التقارب تكتسب أبعاداً جديدة سيما تحت ظروف العولمة التي تنزع، ضمن أهداف واستراتيجيات أخرى، إلى جعل العالم شيئاً واحداً. أو كياناً متجانساً فيما يحلو لبعضهم أن يطلق عليه «العالم القرية». ويمكن إجمال دواعي التقارب المشار إليها بين الغرب والمنطقة العربية فيما يلي :

١ـ الاتصال الجغرافي الأرضي والبحري (اتصال اليابس والماء وخاصة بعد إنشاء جسر البسفور بين تركيا وأوروبا)

٢ـ الأساس الحضاري المشترك، ذلك أن النصرانية (المسيحية)، الدين الأول في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إنما انطلقت من الشرق العربي أو من أراض هي اليوم جزء من المنطقة العربية.

٣ـ الاحتكاك والتداخل السلمي ممثلاً في :

أ ـ الاهتمام الغربي بالشرق العربي الإسلامي والذي عبر عن نفسه من خلال الاستشراف باتجاهاته المتعددة أو المتنوعة سلبية كانت أم إيجابية.

ب ـ الصراع والمواجهة العسكرية وخير أمثلتها : الحروب الصليبية، والاستعمار الأوروبي لأغلب الدول العربية، واحتلال فلسطين من قبل قوي وجدت المساندة والدعم من الغرب إن لم تكن هي أصلاً غربية.

هذا الصراع وذلك الاحتكاك في صورهما السلمية والعسكرية قربا بين الغرب ودول المنطقة لأنهما أسهما بالأساس في تعريف شعوب الإقليمين ببعضهما بشكل أفضل.

٤ ـ التبادل المعرفي والثقافي بكافة صوره (الأكاديمي والإعلامي)

٥ ـ التطور الكبير في أنظمة المواصلات والاتصالات، وإسهامها غير المسبوق في تقريب الشقة بين الإقليمين.

٦ ـ الانتشار الواسع للغات الأوروبية الرئيسة في البلاد العربية وضع في يد الباحثين العرب إمكانية الوصول إلى بحوث جغرافية الجريمة المعدة بهذه اللغات.

٧ ـ الوجود العربي الكبير في جميع نواحي «الغرب».

٨ـ حركة التجارة والسياحة النشطة واعتماد الغرب على الموارد النفطية العربية وردم الهوة بين الإقليمين.

ثانياً : تم إنجاز عدد من البحوث باللغة العربية، تأسس معظمها على ذات مفاهيم وفرضيات جغرافية الجريمة الغربية المنشأ، وفي هذا دليل عملي يستمد قوته من الواقع على أن بالإمكان الانتفاع من هذه المفاهيم أو بعضها على الأقل في دول المنطقة العربية. من بين هذه الدراسات التي تمت واعتمدت في أطرها النظرية والتطبيقية على بعض من المفاهيم المذكورة دراسات كل من جابر (١٩٨٢ و ١٩٨٧م)، والباحوث (١٩٨٧م) وزعزوع (١٤٠٧هـ)، والأصم (١٩٩١م)، والوليعي (١٤١٣هـ)

ثالثاً : التقارب بين «الغرب» ودول المنطقة العربية من خلال مؤشر «الحضرية» ومؤشرات أخرى :

للتدليل على وجود تقارب بل وما يشبه التماثل بين دول المنطقة العربية والغرب بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً لجأ الباحث إلى الاستفادة من تسعة مؤشرات مختلفة، تستخدم عادة لقياس الأحوال الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية من قبل المنظمات الدولية والإقليمية مثل : هيئة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وجامعة الدول العربية. وسوف نأتي على ذكرها لاحقاً (في موقعها المناسب) ولعل أهم هذه المؤشرات هو مؤشر الحضرية، ذلك أن مفاهيم جغرافية الجريمة قد تم التوصل إليها من خلال أبحاث ودراسات، أغلبها تطبيقي، على بيئات حضرية (مدن). وأننا نرى أنه كلما كانت معدلات الحضرية مرتفعة في دولة ما، فإن قابليتها لتوظيف مفاهيم جغرافية الجريمة فيها تصبح أكبر ومن ثم أنشأ الباحث الجدول (٢) الذي يوضح معدلات الحضرية في الدول العربية مستخدماً في ذلك :

أ ـ السكان الحضر (سكان المدن)، كنسبة مئوية من مجموع السكان في الدولة.
ب ـ معدل النمو السنوي للسكان الحضر خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠م)، وبتحليل الجدول نصل إلى ما يلي:

١ ـ بلغ متوسط نسبة السكان الحضر في الدول العربية (٦٤٪) مقارناً بـــ (٧٩٪) لدول غربي أوروبا[1] وواضح أن الفارق ليس كبيراً جداً بين النسبتين، كما أن معدل النمو لسكان الحضر للدول العربية خلال الفترة ١٩٩٢ـ٢٠٠٠م، يرجح تنامي ظاهرة الحضرية. ومن ثم يعمل على ردم الهوة بين النسبتين. وهكذا تصبح قابلية أو احتمالية تبني مفاهيم جغرافية الجريمة أكبر في المستقبل، سيما وأن كل الدلائل المشاهدة توحي بتسارع معدلات النمو الحضري. وعلى العموم فإن معدل النمو الحضري المذكور، لا يبعد كثيراً عن نظيره في غربي أوروبا. وإن كانت معدلات النمو الحضري في غربي أوروبا قد بدأت في التراجع بعد أن بلغت أوجها. وبعد أن استجدت ظروف جديدة تتعلق بالتلوث والضوضاء دفعت ببعض الناس في غربي أوروبا إلى العودة إلى الدين. وترك المدن، أو على الأقل اتخاذها مكاناً للعمل وليس للسكن فيما يعرف بظاهرة الحضرية المعاكسة أو السالبة (Deurbanization)

---

(١) تقسم الأمم المتحدة دول أوروبا إلى أربع مجموعات هي: (١ـ شمالي أوروبا. ٢ـ غربي أوروبا. ٣ـ شرقي أوروبا. ٤ـ جنوبي أوروبا). وقد وقع اختيار الباحث على دول غربي أوروبا لتكون ممثلة ليس لأوروبا فقط بل وللغرب بمفهومة الجغرافي والحضاري. وتضم هذه المجموعة كلاً من: (النمسا. بلجيكا. فرنسا. ألمانيا. لوكسمبرج. هولندة. سويسرا. ليخانشتاين.

الجدول رقم (٢)

السكان الحضر في الدول العربية والقابلية النسبية لكل دولة لتبني مفاهيم جغرافية الجريمة

التسلسل	الدولة	السكان الحضر كنسبة مئوية من مجموع السكان	معدل النمو السنوي لسكان الحضر٪ ٢٩٩١ ٢٠٠٠م	رتبة الدولة من حيث قابليتها لتبني مفاهيم جغرافية الجريمة	درجة القابلية النسبية لتبني مفاهيم جرافية الجريمة
١	الجزائر	(١) ٥٣	(٢)٤,٣	١٤	مقبولة
٢	مصر	(١) ٤٥	(٢)٣,٦	١٣	مقبولة
٣	ليبيا	(٢) ٨٤	(٢)٤,٥	٥	عالية
٤	المغرب	(١) ٥١	(٢)٢,٩	١٥	مقبولة
٥	السودان	(١) ٣٣	(٢)٤,٨	١٧	منخفضة
٦	تونس	(٣) ٥٧	(٢)٢,٧	١١	متوسطة
٧	البحرين	(٢) ٨٨	(٢)٣.١	٣	عالية
٨	العراق	(٢) ٧٠	(٢)٣.٩	٩	متوسطة
٩	الأردن	(٢) ٧٨	(٢)٤,٢	٨	عالية
١٠	الكويت	(٢) ٩٦	(٢)٢,٨	١	عالية
١١	لبنان	(٢) ٨٦	(٢)٢,٥	٤	عالية
١٢	عمان	(١) ٢٩	(٢)٧,٥	١٧	منخفضة
١٣	قطر	(٢) ٩١	(٢)٣,٣	٢	عالية
١٤	السعودية	(٢) ٧٩	(٢)٤,٥	٧	عالية
١٥	سوريا	(٢) ٥١	(٢)٤,٦	١٠	متوسطة
١٦	الإمارات	(٢) ٨٢	(٢)٢,١	٦	عالية
١٧	اليمن	(٢) ٢٣	(٢)٦,٢	١٨	منخفضة
١٨	جيبوتي	(٣) ٨٦	(٢)٣,٢	٤	عالية
١٩	الصومال	(٣) ٣٥	(٢)٤,٧	١٦	منخفضة
٢٠	موريتانيا	(١) ٥٥	(٢)٥,٣	١٢	مقبولة

٢ـ بما أن نسبة السكان الحضر تتفاوت بين الدول العربية على المستوى الأحادي أو على مستوى المجموعات، فإن ترتيب قابلية الدول العربية لتبني مفاهيم جغرافية الجريمة حسب معدلات الحضرية قد جاء كما يلي :

١ـ الكويت. ٢ـ قطر ٣ـ البحرين. ٤ـ لبنان وجيبوتي.

٥ـ ليبيا. ٦ـ الإمارات. ٧ـ السعودية. ٨ـ الأردن.

٩ـ العراق. ١٠ـ سوريا. ١١ـ تونس. ١٢ موريتانيا.

١٣ـ مصر ١٤ـ الجزائر ١٥ـ المغرب. ١٦ـ الصومال.

١٧ـ السودان واليمن. ١٨ـ عمان

٣ـ لوحظ تطابق في نسبة السكان الحضر في كُل من المملكة العربية السعودية ودول غربي أوروبا، كما أن بقية دول المجلس قد تعدت النسب فيها النسب في دول غربي أوروبا. وفي هذا تأكيد على أن أبحاث الجريمة في هذه الدول تستطيع وبمستوى عال من الثقة أن تستفيد من مفاهيم وفرضيات جغرافية الجريمة الغربية المنشأ.

ومهما يكن من أمر فإنه باستثناء سلطنة عمان، فإن بقية دول مجلس التعاون الخليجي شغلت مراكز متقدمة هي (١) و(١٢) و(٣) و(٦) و(٧). ومن جهة أخرى شغلت ليبيا المركز (٥) مما يوحي بوجود قرينة قوية بين معدلات الحضرية العالية في هذه الدول وبين اقتصادياتها المعتمدة على الثروة النفطية التي أدت بدورها إلى تغيير شبه كلي في أبنية المجتمع الاستيطانية ودفعت بالناس إلى سكنى المدن التي تمثل بؤراً تجتمع عندها الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية الأكبر ومن ثم أصبحت ذات قدرات غير عادية على جذب السكان. سلطنة عمان بدأ انتاجها النفطي الكبير متأخراً نسبياً عن رصيفاتها في دول

المجلس وعن ليبيا مما أخر تنامي الحضرية فيها، وهكذا شغلت مركزاً متأخراً في القائمة (رقم ١٨)، بيد أنها حصلت على المركز الأول من حيث معدل نمو الحضرية السنوي للسنوات (١٩٩٢-٢٠٠٠م)، مسجلة معدل نمو بلغ (٥ . ٧٪) في السنة، وهي النسبة الأعلى ليس بين دول المجلس فقط، ولكن بين جميع الدول العربية.

إن ما يمكن استخلاصه أن الدول المذكورة (حاضراً ومستقبلاً) هي الأكثر قابلية لتبني مفاهيم وفرضيات جغرافية الجريمة لصالح أبحاث الجريمة فيها.

ومن جهة أخرى كان المتوقع أن تسجل العراق، الدولة التي بدأ فيها الإنتاج النفطي مبكراً جداً، معدل حضرية أكبر مما ظهر في الجدول (٧٠٪)، إلا أن ظروف العراق الخاصة من حيث خوضها حربين رئيستين في أقل من عقدين من الزمان فضلاً عن تمتعها بوجود قطاع عمراني ريفي مهم مؤسس على التوسع الزراعي - كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت هذه النسبة أقل مما هو متوقع، وبالتالي تتراجع معها قابليتها للاستفادة من مفاهيم وفرضيات جغرافية الجريمة في بحوث الجريمة فيها.

٤- اللافت للنظر احتلال كل من لبنان وجيبوتي المركز الرابع بالاشتراك متقدمتين حتى على بعض دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم من ظروف لبنان الخاصة (الحرب اللبنانية الأهلية التي امتدت إلى نحو ١٥ عاماً، وتعرضها للاعتداءات الإسرائيلية المستمرة كما أن جزءاً من أراضيها ما يزال تحت الاحتلال الإسرائيلي)، وأما جيبوتي فهي قطر يفتقر إلى الموارد الطبيعية. بل إن ما هو موجود منها لم يتم استغلاله إلا بمقدار ممثلاً في الثروات السمكية والرعوية.

ولكنا إذا نظرنا إلى الوجه الآخر للبنان فإننا نجد عدة مسوغات لتسارع النمو الحضري فيها لعل أهمها ما يلي :

- تتميز لبنان باقتصاد متعدد الروافد من الداخل والخارج ويعتمد بالأساس على التجارة والسياحة والاستثمارات الداخية والخارجية . كما أن اللبنانيين في الخارج يسهمون في دفع عجلة الاقتصاد بطرق مختلفة . وفي لبنان بعد صناعة نشطة للكتاب ، ونشر العلوم والمعارف والآداب - لها مردودها الإيجابي على الاقتصاد اللبناني .

ولبنان على العموم بلد منفتح على إقليمه وعلى العالم ويتمتع بخصوصية يرفدها تاريخ طويل من الحضارات والمدنيات التي نشأت وترعرعت فوق أراضيه .

- أما جيبوتي فتكاد أن تكون الدول المدينة . الاقتصاد يقوم على الميناء في المقام الأول ، أما ما تحصل عليه الدولة من الإعانات والقروض أو الأنشطة الزراعية والرعوية فليس في أهمية عائدات الميناء : ميناء جيبوتي . إذن فالأعمال ذات الصلة بالميناء هي الأكثر توفيراً لفرص العمل . ومن ثم أضحت الميناء جيبوتي ، وهي نفسها العاصمة ، بؤرة لتجمع السكان فارتفعت معدلات الحضرية فيها إلى (٨٦٪) كما هو في الجدول (٢) .

ولكننا إذا نظرنا إلى ظروف جيبوتي الاقتصادية والاجتماعية فإننا سوف نرى كم أنها بعيدة تماماً عن الأحوال في غربي أوروبا ، وهذا ما يقدح في سلامة الاعتماد على مؤشر واحد هو مؤشر نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان (معدل الحضرية أو درجة التحضر) في تحديد مدى قابلية دولة ما للاستفادة من مفاهيم جغرافية الجريمة في أبحاث الجريمة فيها .

دليل آخر على صحة ما ذهبنا إليه هو أن دولاً مثل مصر، والجزائر، والمغرب نجدها تشغل سراكز متأخرة (الأرقام ٥٤ ، ٥٣ ، ٥١) على التوالي (جدول ٢).

وهكذا نجد أن الأصوب والأسلم هو استخدام أكثر من مؤشر للوصول إلى مقياس أكثر موضوعية في تحديد مستوى التقارب النسبي بين الدول العربية (مجتمعة أو منفردة) من جهة. ودول غربي أوروبا (مجتمعة أو مفردة) بوصفها ممثلاً جيد اللغرب، حيث نشأت مفاهيم جغرافية الجريمة بمدلولية الجغرافي والحضاري: وقد سبقت الإشارة إلى المؤشرات الإضافية إلى جانب المؤشر الأصل وهو نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان، وهي:

١ ـ عدد السكان مقابل كل طبيب.

٢ ـ معرفة القراءة والكتابة بين الكبار

٣ ـ نسبة النساء العاملات إلى جملة النساء في الدولة.

٤ ـ الزيادة الطبيعية للسكان.

٥ ـ معدل وفيات الرضع.

٦ ـ متوسط العمر أو أمد الحياة (Life Expectancy)

٧ ـ متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.

٨ ـ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة.

الجدول رقم (٣)

رتب الدول العربية من حيث إمكانية استفادتها من مفاهيم جغرافية الجريمة

المؤشرات والنقاط / التسلسل	نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان ٪ (١)	عدد النقاط	عدد السكان مقابل كل طبيب (١٩٩٠م) (٢)	عدد النقاط	معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ٪ (٢)	عدد النقاط	نسبة النساء العاملات إلى جملة النساء ٪ (٣)	عدد النقاط
الجزائر	٥٣	٣	٢٣٣٠	٢	٦١	٣	٢٥	٢
مصر	٥٤	٣	١٣٢٠	٣	٥٠	٢	٢٩	٢
ليبيا	٨٤	٤	٦٩٠	٤	٦٦	٣	٢١	٢
المغرب	٥١	٣	٤٨٤٠	٢	٥٢	٢	٣٥	٣
السودان	٣٣	١	١١١١٠	١	٢٨	١	٢٩	٢
تونس	٥٧	٣	١٨٧٠	٣	٦٨	٣	٣١	٣
جيبوتي	٨٦	٤	٤١٨٠	٢	٤٢	١	٢٨	٢
الصومال	٣٥	١	١٤٢٩٠	١	٢٧	١	٤٣	٤
موريتانيا	٥٥	٣	١١٩٠٠	١	٤٩	١	٤٤	٤
البحرين	٨٨	٤	٩٣٠	٤	٦٩	٣	١٩	١
العراق	٧٠	٣	١٨١٠	٣	٦٢	٣	١٨	١
الأردن	٧٨	٤	٦٦٢	٤	٨٢	٤	٢٢	٢
الكويت	٩٦	٤	٦٩٠	٤	٧٤	٤	٢٩	٢
لبنان	٨٦	٤	٦٧٠	٤	٨١	٤	٢٨	٢
عمان	٢٩	١	١٠٦٠	٣	٥٧	٢	١٥	٢
قطر	٩١	٤	٥٣٠	٤	٦٩	٣	١٣	١
السعودية	٢٩	٤	٦٦٠	٤	٦٤	٣	١٤	١
سوريا	٥١	٣	١١٦٠	٣	٦٧	٣	٢٦	١
الإمارات	٨٢	٤	١٠٢٠	٣	٦١	٣	١٤	٢
اليمن	٢٣	١	٧٥٠٠	١	٤١	١	٢٩	١

المصدر: الجدول أنشأه الباحث والبيانات من: ١ ـ جدول (٢) ـ ٣ ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (١٩٩٤م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد The world Bank 1988, world bank adas

حسب مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية

الزيادة الطبيعية (٤)٪	عدد النقاط	معدل وفيات الرضع (نسمة/ الألف) (٤)٪	عدد النقاط	متوسط العمر (أمد الحياة) Expect anyc (٤)٪	عدد النقاط	متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي (دولار أمريكي) (٤)٪	عدد النقاط	متوسط استهلاك الفرد من الطاقة ١٩٩٥م كجم (٤)٪	عدد النقاط	مجموع النقاط	رتبة الدولة
٢,٤	٣	٥٥	٣	٦٧	٣	١٦٩٠	٢	٨٦٦	٢	٢٣	٨
٢,٢	٣	٦٢	٢	٦٢	٣	١٠٨٠	٢	٥٩٦	٢	٢٢	٩م
٣,٧	١	٦٣	٢	٦٢	٣		٢	٣١٢٩	٣	٢٤	٧
٢,٢	٣	٥٧	٣	٦٦	٣	١١٥٠	٢	٣١١	١	٢٢	٩م
٣	١	٨٠	٢	٥٣	٢	٥٠٠	١	٦٥	١	١٢	١٤م
١,٧	٤	٤٣	٣	٦٧	٣	١٩٣٠	٢	٥٩١	٢	٢٦	٦
٢,٢	٣	١١٥	١	٤٧	١	١٨٠٠	٢	٩٢٢	٢	١٨	١١
٣,٢	١	١٢٢	١	٤٥	١	٧٨٠	١	٧	١	١٢	١٤م
٢,٠	٢	١٠١	١	٥٠	٢	٤٨٠	١	١٠٢	١	١٦	١٢
٢,٦	٢	٩	٤	٧٣	٤	٧٥٠٠٠	٣	٩٧١٦	٤	٢٩	٤
٣,٧	١	٦٧	٢	٦٦	٣	٣٥٠٠٠	٢	١٢٠٦	٢	٢٠	١٠
٢,٦	٢	٣٤	٣	٦٨	٣	١٣٩٠	٢	١١٣١	٢	٢٦	٦
٢,٣	٣	١٢	٤	٧٥	٤	١٢٠٠٠	٤	٩٣٨١	٤	٣٣	١
٢	٣	٢٨	٤	٧٥	٤	١٩٠٤٠	٤	١١٢٠	٢	٣١	٣
٤,٩	١	٢٤	٤	٧١	٤	٥٢٠٠	٣	١٨٨٠	٢	٢١	٩
١,١	٤	١١	٤	٧٣	٤	١٤٥٤٠	٤	١٢٢٤٨	٤	٣٢	٢
٣,٢	١	٢٤	٤	٧٠	٤	٧٢٤٠	٣	٤٣٦٠	٣	٢٧	٥
٣,٧	١	٤٤	٣	٦٦	٣	١١٦٠	٢	١٠٠١	٢	٢٢	٩
١,٩	٤	٢٣	٤	٧٢	٤	٢١٤٢٠	٤	١١٥٦٧	٤	٣١	٣
٣,٢	١	٨٣	٢	٥٢	٢	٣٨٠	٤	١٩٢	١	١٥	١٣

المؤشرات والنقاط / التسلسل	نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان ٪ (١)	عدد النقاط	عدد السكان مقابل كل طبيب (١٩٩٠م) (٢)	عدد النقاط	معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ٪ (٢)	عدد النقاط	نسبة النساء العاملات إلى جملة النساء ٪ (٣)	[illegible]
الجزائر	٥٣	٣	٢٣٣٠	٢	٦١	٣	٢٥	٢
مصر	٥٤	٣	١٣٢٠	٣	٥٠	٢	٢٩	٢
ليبيا	٨٤	٤	٦٩٠	٤	٦٦	٣	٢١	٢
المغرب	٥١	٣	٤٨٤٠	٢	٥٢	٢	٣٥	٣
السودان	٣٣	١	١١١١٠	١	٢٨	١	٢٩	٢
تونس	٥٧	٣	١٨٧٠	٣	٦٨	٣	٣١	٣
جيبوتي	٨٦	٤	٤١٨٠	٢	٤٢	١	٢٨	٢
الصومال	٣٥	١	١٤٢٩٠	١	٢٧	١	٤٣	٤
موريتانيا	٥٥	٣	١١٩٠٠	١	٤٩	١	٤٤	٤
البحرين	٨٨	٤	٩٣٠	٤	٦٩	٣	١٩	١
العراق	٧٠	٣	١٨١٠	٣	٦٢	٣	١٨	١
الأردن	٧٨	٤	٦٦٢	٤	٨٢	٤	٢٢	٢
الكويت	٩٦	٤	٦٩٠	٤	٧٤	٤	٢٩	٢
لبنان	٨٦	٤	٦٧٠	٤	٨١	٤	٢٨	٢
عمان	٢٩	١	١٠٦٠	٣	٥٧	٢	١٥	٢
قطر	٩١	٤	٥٣٠	٤	٦٩	٣	١٣	١
السعودية	٢٩	٤	٦٦٠	٤	٦٤	٣	١٤	١
سوريا	٥١	٣	١١٦٠	٣	٦٧	٣	٢٦	١
الإمارات	٨٢	٤	١٠٢٠	٣	٦١	٣	١٤	٢
اليمن	٢٣	١	٧٥٠٠	١	٤١	١	٢٩	١

عدد الزيادة الطبيعية (٤) ٪	عدد النقاط	معدل وفيات الرضع (نسمة/الألف) (٤) ٪	عدد النقاط	متوسط العمر (أمد الحياة) Expectancye (٤) ٪	عدد النقاط	متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي (دولار أمريكي) (٤) ٪	عدد النقاط	متوسط استهلاك الفرد من الطاقة ١٩٩٥م كجم (٤) ٪	عدد النقاط	مجموع النقاط	ترتيب الدول
٢,٤	٣	٥٥	٣	٦٧	٣	١٦٩٠	٢	٨٦٦	٢	٢٣	٨
٢,٢	٣	٦٢	٢	٦٢	٣	١٠٨٠	٢	٥٩٦	٢	٢٢	٩م
٣,٧	١	٦٣	٢	٦٢	٣		٢	٣١٢٩	٣	٢٤	٧
٢,٢	٣	٥٧	٣	٦٦	٣	١١٥٠	٢	٣١١	١	٢٢	٩م
٣	١	٨٠	٢	٥٣	٢	٥٠٠	١	٦٥	١	١٢	١٤م
١,٧	٤	٤٣	٣	٦٧	٣	١٩٣٠	٢	٥٩١	٢	٢٦	٦
٢,٢	٣	١١٥	١	٤٧	١	١٨٠٠	٢	٩٢٢	٢	١٨	١١
٣,٢	١	١٢٢	١	٤٥	١	٧٨٠	١	٧	١	١٢	١٤م
٢,-	٢	١٠١	١	٥٠	٢	٤٨٠	١	١٠٢	١	١٦	١٢
٢,٦	٢	٩	٤	٧٣	٤	٧٥٠٠	٣	٩٧١٦	٤	٢٩	٤
٣,٧	١	٦٧	٢	٦٦	٣	٣٥٠٠	٢	١٢٠٦	٢	٢٠	١٠
٢,٦	٢	٣٤	٣	٦٨	٣	١٣٩٠	٢	١١٣١	٢	٢٦	٦
٢,٣	٣	١٢	٤	٧٥	٤	١٢٠٠٠	٤	٩٣٨١	٤	٣٣	١
٢	٣	٢٨	٤	٧٥	٤	١٩٠٤٠	٤	١١٢٠	٢	٣١	٣
٤,٩	١	٢٤	٤	٧١	٤	٥٢٠٠	٣	١٨٨٠	٢	٢١	٩
١,٦	٤	١١	٤	٧٣	٤	١٤٥٤٠	٤	١٢٢٤٨	٤	٣٢	٢
٣,٢	١	٢٤	٤	٧٠	٤	٧٢٤٠	٣	٤٣٦٠	٣	٢٧	٥
٣,٧	١	٤٤	٣	٦٦	٣	١١٦٠	٢	١٠٠١	٢	٢٢	٩
١,٩	٤	٢٣	٤	٧٢	٤	٢١٤٢٠	٤	١١٥٦٧	٤	٣١	٣
٣,٢	١	٨٣	٢	٥٢	٢	٣٨٠	٤	١٩٢	١	١٥	١٣

وكما هو ملاحظ، فبعض هذه المؤشرات اجتماعي، أو ديمغرافي، والبعض الآخر اقتصادي. وقد تمت الاستفادة منها في بناء مقياس لتحديد رتبة الدولة من حيث إمكانية قبولها لمفاهيم جغرافية الجريمة في مجال بحوث الجريمة فيها. والرتبة هنا هي معبر عن دول العينة وبين دول غربي أوروبا. يتكون المؤشر من أربع نقاط وتتراوح قيمه بين نقطة واحدة للحد الأدنى من التقارب، وأربع نقاط للحد الأعلى من التقارب. بعبارة أخرى فإن انخفاض قيمة المؤشر دليل على الفجوة الواسعة بين قيمة المؤشر لدولة عربية ما ونظيره في دول غربي أوروبا. مثال ذلك المؤشر الذي تحدثنا عنه آنفاً، آلا وهو نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان في الدولة، ومعدل الحضرية. وجدنا أن المعدل في غربي أوروبا وصل إلى (٧٩٪) في عام ١٩٨٦م (Population Reference Bureau, 1996, p. 4). وفي الدول العربية تراوحت النسبة بين (٢٩٪ و٩٦٪). وهكذا يتوجب علينا أن نصنف الدول العربية إلى أربع مجموعات:

عالية ولها ٤ نقاط، ومتوسطة ولها ٣ نقاط، ومقبوله ولها نقتطان، ومنخفضة ولها نقطة واحد (جدول ٤). ويمكن تكرار نفس العملية مع بقية المؤشرات التي وقع الاختيار عليها. بيد أنه يناسب الإشارة إلى أن اتجاه قيم المؤشر قد يكون تنازلياً وليس تصاعدياً كما هو الحال في مؤشر درجة التحضر

والمقصود بالتصاعد أنه كلما علت قيمة المؤشر كان أقرب إلى نظيره في غربي أوروبا. بينما يقصد (بالتنازل) أنه كلما انخفضت قيمة المؤشر كان أقرب إلى نظيره في دول غربي أوروبا.

مثال لذلك معدل وفيات الرضع في الألف الذي يصل إلى (٦

في ١٠٠٠ نسمة) في دول غربي أوروبا. أقرب دولة عربية لدول غربي أوروبا باعتبار هذا المؤشر وحده هي قطر التي بلغ المعدل فيها (١١ في ١٠٠٠ نسمة) بينما أبعد الدول عن غربي أوروبا هي الصومال التي سجل المعدل فيها (١٢٢ في ١٠٠٠ نسمة).

إذن حسب نظام النقاط الرباعي ستحصل قطر على ٤ نقاط وتحصل الصومال على نقطة واحدة بينما تحصل كل دولة عربية على ما تستحق من نقاط حسب التصنيف الرباعي الفئوي الذي تحكمه قيمة المؤشر في دولة عربية ما. وقيمة المؤشر المناظر في دول غربي أوروبا. ونظرة الباحث من حيث تحديد مدى كل فئة من الفئات الأربع. وهكذا حصلنا على تصنيف فئوي لكل مؤشر من المؤشرات التسعة التي سلفت الإشارة إليها (جدول ٤).

ترتيباً على هذا التصنيف، وعلى ضوء البيانات التي توفرت حول المؤشرات التسعة في كل دولة من الدول العربية توصلنا إلى ما تستحقه كل دولة من نقاط (جدول ٤).

مجموع النقاط هو الذي يعطي في تقديرنا أفضل تصور لتقارب دولة عربية ما من دول غربي أوروبا. ومن ثم نحدد بوضوح مدى إمكانية تقبلها لمفاهيم جغرافية الجريمة الغربية المنشأ. وعليه فقد شغلت الكويت المركز الأول بواقع (٣٣) نقطة (مجموع نقاط ٩ مؤشرات)، واشترك السودان والصومال في احتلال المركز الآخير (المركز ١٤) بواقع (١٢) نقطة لكل منهما.

ومرة أخرى نجد أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي قد شغلت مراكز متقدمة مما يؤكد الصلة القوية بين تسارع النمو الحضري والنمو الاقتصادي.

الجدول رقـــم (٤)

المؤشرات وفئاتهـــــا

المسلسل	المؤشر	الفئـــــات	النقــاط	ملاحظات
١	نسبة السكان الحضـر إلـى مجموع السكان	٧٥٪ فأكثر	٤	النسبة لدول غربي أوربا مـجـتـمـعـة ٧٩٪ (١٩٩٦م).
		٥٠ـ٧٥٪	٣	
		٤٠ـ٥٠٪	٢	
		أقل من ٤٠٪	١	
٢	عدد السكان مـقـابـل كـل طبيب	١٠٠٠ نسمة فأقل	٤	
		١٠٠٠ـ٢٠٠٠	٣	
		٢٠٠٠ـ٥٠٠٠	٢	
		أكثر من ٥٠٠٠	١	
٣	معرفة القراءة والكتابة بـين الكبار٪	٧٠٪ فأكثر	٤	
		٦٠ـ٧٠٪	٣	
		٥٠ـ٦٠٪	٢	
		أقل من ٥٠٪	١	
٤	نسبة النساء العاملات إلـى جملة النساء في البلاد٪	٤٠٪ فأكثر	٤	مشاركة المرأة في العمـل فـي دول غـربـي أوربـا ٤١٪ (١٩٩٦م).
		٣٠ـ٤٠٪	٣	
		٢٠ـ٣٠٪	٢	
		أقل من ٢٠٪	١	
٥	الزيادة الطبيعية للسكان٪	أقل من ٢٪	٤	فـي دول غـربـي أوربـا ٠,١ (١٩٩٦م).
		٢ـ٢,٥٪	٣	
		٢,٥ـ٣٪	٢	
		أكثر من ٣٪	١	
٦	وفيات الـرضـع نـسـمـة/ ١٠٠٠	١٠٠ فأكثر	١	في دول غربي أوربا ٦/ ١٠٠٠ (١٩٩٦م).
		٦٠ـ١٠٠ نسمة	٢	

التسلسل	المؤشر	الفئـــــات	النقــاط	ملاحظات
٧	متوسط العمر Life Exectancy	٣٠ ـ ٦٠ نسمة	٣	في دول غربي أوروبا متوسط العمر ٧٧ سنة (١٩٩٦م).
		أقل من ٣٠ نسمة	٤	
		٧٠ سنة فأكثر	٤	
		٦٠ ـ ٧٠ سنة	٣	
		٥٠ ـ ٦٠ سنة	٢	
		أقل من ٥٠ سنة	١	
٨	متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولار أمريكي)	١٠٠٠٠ دولار فأكثر	٤	في دول غربي أوروبا متوسط دخل الفرد ٢٤,٩٠٠ دولار أمريكي (١٩٩٦م).
		٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠	٣	
		١٠٠٠ ـ ٥٠٠٠	٢	
		أقل من ١٠٠٠	١	
٩	متوسط استهلاك الفرد من الطاقة (بالكيلوجرام المعادل)	٥٠٠ كجم فأكثر	٤	المتوسط لدول غربي أوروبا هو ٤٦٦٤ (١٩٩٦م).
		٣٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ كجم	٣	
		٥٠٠٠ ـ ٣٠٠٠كجم	٢	
		أقل من ٥٠٠ كجم	١	

المصدر : الجدول أنشأه الباحث البيانات لدول غربي أوروبا مصدرها :

Population Reference Bureau, (1996), 1996 World Population Data Sheet, Demograhic Data and Estimates for the Countries and Regions of the World.

الخلاصــــة :

بناء على ما سبق نصل إلى نتيجة مؤداها أن هناك استعداداً وقابلية عامة (إمكانية) لتوظيف مفاهيم وفرضيات جغرافية الجريمة في أبحاث الجريمة في المنطقة العربية، إلا أن التعاون يظل واضحاً وكبيراً بين دولة عربية وأخرى في هذا الصدد حسبما هو واضح من عدد النقاط التي حصلت عليها كل دولة.

المراجع

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية

١ ـ الأصم، الأصم عبد الحافظ أحمد (١٩٩١)، الجريمة في السودان: دراسة لبعض جوانبها المكانية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

٢ ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (١٩٩٤)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

٣ ـ الباحوث، عبد الرحمن عبد العزيز (١٩٨٧)، المخدرات في المملكة العربية السعودية : دراسة في الجغرافيا الحضارية "رسالة ماجستير" قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. الرياض.

٤ ـ جابر، محمد مدحت (١٩٨٢)، الرحلة إلى الجريمة من وجهة النظر الجغرافية : دراسة في مشكلات العمران الحضري، (سلسلة الدراسات الخاصة، رقم ٨)

٥ ـ جابر، محمد مدحت (١٩٨٧)، الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية. معهد البحوث والدراسات العربية، (سلسلة الدراسات الخاصة، رقم ٢٤)

٦ ـ زعزوع، ليلى صالح (١٩٨٧)، الأنماط المكانية لجرائم السرقات في مدينة جدة : دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاجتماعية، "رسالة ماجستير"، قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جـدة.

٧ـ الوليعي، عبد الله ناصر (١٤١٣هـ)، السرقة في مدينة الرياض : دراسة تحليلية وميدانية في جغرافية الجريمة، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1- Brantingham, P. J. and Brantingham, Patricia L., (1981), The Dimensions of Crime in Brantingham and Brantingham. (eds) Environmental Criminology, pp. 1026. Sage Publications, Beverly Hills.

2- Carter, R. L., and Hill, K.Q. (1979). The Criminal's Image of the City. Pergamon Press. Toronto.

3- Carter, R.L. and Hill, K.Q. (1980). Area Images and Behaviour: an Alternative Perspective for Understanding Urban Crime in Georges Abeyie and Harries (eds) Crime : A spatial Perspective. pp.193-204

4-Cohen, J., (1941), The Geography of Crime in Annals of the American Academic Political Science, No. 217, pp. 29-37.

5-Colman, A., (1985), Utopia on Trial, Hilary Shipman, London.

6-Corsi, T. M. and Harvey, M.E., (1975), The Socioeconomic Determinants of Crime in the City of Cleveland. Tijdschrift Voor Economische en Sociale Geografie.

7-Davidson, R.N., (1981), Crime and Environment, Croom Helm, London.

8-Haring, L.L., (1972). (ed) Summary Report of Spatial Studies of Juvenile Delinquency in Phoenix, Geography Dept. Arizona State University, Arizona.

9-Harries, K.D., (1974), The Geography of Crime and Justice, McGraw Hill, New York.

10-Herbert, D.T., (1986), Crime and Delinquency, in Pacione, M., (ed) Progress in Urban Geography, Croom Helm, London, pp. 72-102.

11-Herbert, D.T., and Evans, D.J., (1973), Urban Environmental and Juvenile Delinquency : a Study of Cardiff, Mimeo.

12-Herbert, D.T., and Harries, K.D. (1986), Area Based Policies for Crime Prevention, Applied Geography, (6), 281-295.

13-Herbert, D.T., and Hyde. S.W. (1985), Environmental Criminology : Testing Some Area Hypotheses, Transactions of the Institute ofBritish Geographers, 10, 259-274.

14-Jabir, M.M., (1982), Urban Crime in Egypt, Cairo.

15-Letkemann, P., (1973), Crime as Work, Prentice Hall, New Jersey.

16-Ley, D., (1974), The Black Inner City as Frontier Outpost, Association of American Geographers Washington.

17-Lottier, S., (1938), Distribution of Criminal Offences in Sectional Regions. Journal of Criminal Law. Criminology and Police Science, 29, 329-44.

18-Lowman, J., (1982), Crime, Criminal Justice Policy and the Urban Environment in, Herbert D.T. Johnston R.J. (eds.), Geography and the Urban Environment. Vol. 5, Wiley, London.

19-Morris, T.P., (1957), The Criminal Area :a Study in SocialEcology, Routledge and Kegan Paul, London.

20-Newman, O., (1972), Defensible Space, Macmillan, New York.

21-Pain, R., (1992), Space, Sexual Violence and Social Control : Integrating Geographical and Feminist Analysis of Womenصs Fear of Crime, in Progress in Human Geography, No. 15, pp. 415-431.

22-Peet, J. R., (1976), Further Comments on the Geography of Crime in the Professional Geographer, No. 28, pp. 96-100.

23-Population Reference Bureau, (1996), 1996 World Population Data Sheet. Demographic data and Estimates for the Countries and Regions of the World.

24-Pyle, G.F., (1974), (ed.) The Spatial Dynamics of Crime, Geography Research Paper 159., University of Chicago.

25-Reiss, A.J. and Tonry, M., (1986), Communities and Crime, University of Chicago Press, Chicago.

26-Repetto, T.A., (1974), Residential Crime, Ballinger, Cambridge, Mass.

27-Ropinson, Sophie, (1937), Can Delinquency be Measured Columbia University Press. New York.

28-Scarr, H.A., (1972), Patterns of Burglary, U.S. Dept. of Justice. Washington.

29-Schmid, C.F., (1960), Urban Crime Areas, American Sociological Review, 25, 527-54 and 655-78.

30-Scott, P., (1972), The Spatial Analysis of Crime and Delinquency, Australia Geographical Studies, 10, 1-18.

31-Shaw, C.R., Zorbough, F.M., H.D., and Cottrell, L.S., (1929). Delinquency Areas., The University of Chicago Press. Chicago.

32-Shaw, C.R. and Mckay. H.D., (1931). Social Factors in Juvenile Delinqyency : a Study of the Community the Family and the Gang in Relation to Delinquent Behavior. Washington. D.C. : U.S. Government Printing Office.

33-Shaw, C.R. and Mckay, H.D. (1942), Juvenile Delinquency and Urban Areas. University of Chicago Press, Chicago.

34-Smith, S.J., (1987a). Design Againest Crime ? Beyond the Rhetoric of Residential Crime Prevention in Journal of Property Management, No. 5., pp. 146-150.

35-Smith, S.J., (1987b). Fear of Crime : Beyond a Geography of Deviance, in Progress in Human Geography, No. 11, pp. 1-23.

36-Taub, R.P., Taylor, D.G. and Dunham, J.D., (1984), Paths of Neighbourhood Change. University of Chicago Press, Chicago.

37-Timms, D.W.G., (1965). The Spatial Distribution of Scoial Deviants in Luton, England, Australia and New Zealand Journal of Sociology, 1, 38-52.

38-Tobias, J.J. (1967). Crime and Industrial Society in the Nineteenth Century, Penguin, Harmondsworth.

39-Waller, I. and Okihiro, N., (1978). Burglary : the Victim and the Public. University of Toronto Press, Toronto.

40-The Workd Bank, (1998). Workd Bank Atlas.